المجتمع المدني ... المواطنة و الديمقراطية
" جدلية المفهوم و الممارسة "

الأستاذة : العيدي صونية

قسم علم الاجتماع

جامعة محمد خيضر –بسكرة (الجزائر)

ملخص:

يمكن القول أن المجتمع المدني والديمقراطية والمواطنة مترادفات من الناحية التاريخية والعملية، فإن كان المجتمع المدني بحركته قد أفضى إلى الديمقراطية، وكانت فكرة المواطنة هي أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، فالأخيرة بدورها قد عملت على زيادة تفعيل عملية المؤسسة المجتمعية، وتكريس أبعاد المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث انطلق مسارها بحيازة حق المشاركة السياسية ليتحول الفرد من خاضع للنظام السياسي إلى صانع له، وليحرر بعدها حقوقه الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية ليخوض معركة التنمية ويطالب بحق الإفادة من مفرزاتها على قدم المساواة، ليرسى في محطته الرابعة على نيل حق الديمقراطية الآخذة في الاعتبار حقوق الأقليات، هي مراحل أربعة تحول فيها المجتمع الغربي من الإقطاعية إلى الليبرالية ومجتمع الرفاه، وتحول فيها الفرد من مجرد إنسان طبيعي إلى مواطن حقوقي، وتحولت فيها أيضا الأنظمة الملكية إلى أنظمة ديمقراطية.

إذن فهو مسار تاريخي منطلقه واحد ومآله واحد ترافقت في صنعهما المبادئ الثلاث المجتمع المدني، المواطنة، الديمقراطية بتداخلات تاريخية وجدلية ومفاهيمية.

Summery :

It can be said that the civil society, democracy and citizenship are synonyms from the historical and scientific aspect. So, if the civil society with its mobility tends towards democracy, and if the idea of citizenship is the basic of democratic systems' development, the later has worked on increasing the efficiency of the social establishment's operation and the deviation of the political, economic, social and cultural dimensions.

It's path started by holding this political participation so that the individual shifted from the state of being a submitted person of a political system to his own manufacturer. This led him to free, later, his economic, social and cultural rights.

The individual starts to fighte a growth battle and claims its benefits on equalities basis aiming to get the right of democracy takes into consideration minorities' rights.

These are the for steps in which the Arabic society shifted from feudalism to liberalism; the individual from early a human being to citizen full of rights, and from properties' systems to democratic ones.

Consequently, it is historical path having the same starting point and destiny when the three principals of civil society, citizenship and democracy cooperated in making it via historical, dialectic and conceptual interference.

مـــقدمـــة :

يعد التتبع التاريخي لنشأة مفهوم المجتمع المدني اصطلاحا و ممارسة بمثابة استتباع تاريخي لمسارات التحولات العميقة التـــي عرفهـــا المجتمـــع الغربي حول مفهومي الديمقراطية و المواطنة اصطلاحا و ممارسة ، الشيء الذي خلق أواصر علاقة جدلية لا تنفك متغيراتها الواحدة عن الأخرى .

و نحن إن تحدثنا عن هذه المفاهيم في المجتمعات العربية سنجدها حلقـــات مبتورة مفاهيميا و عمليا، فمن الناحية الاصطلاحية هـــي مفـــاهيم تـــرتبط بالمجتمعات الجديدة –مجتمعات ما بعد الاستقلال – و ما ترتب على ذلك من ممارسات و مؤسسات ارتبطت حاثيا بالتجربة الغربية، و أما مـــن الناحيـــة العملية فالظاهرة عميقة تاريخيا ، حيث ارتبطت عملية المؤسسة المجتمعية و الأنظمة الشورية بتاريخ وجود هذه المجتمعات ذاتها.

من هذا الأساس فالإشكالية إذن –حسب تصورنا– تتعلق بجـــانبين كبيرين على درجة عالية من الأهمية يـــرتبط الأول بالمغالطـــة التاريخيـــة المفاهيمية من وجهتها النظرية، وهي أساسا تتعلق بخطأ تصـــورنا لمفهـــوم المجتمع المدني باعتباره مجرد مؤسسات تنظيمية أيّا كان مجال تخصصـــها، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم هذه المؤسسة –المغلوطـــة والمتوهّمـــة– زادت فاعلية هذا المجتمع في تنجـــيح التحـــول الـــديمقراطي وصـــنع الأنظمـــة الديمقراطية، ويرتبط الثاني بعدم قدرة وسوء استغلال ما هـــو متـــاح مـــن هوامش الحقوق والحريات، حيث أنها غالبا ما تستثمر بممارسات قشرية غير جادة .

و بعيدا عن الجدلية التاريخية العرب غربية ، سنحاول في هذا المقام التركيز على الجدلية المفاهيمية لهذه الاصطلاحات ببعدها الحديث . ومن هنا يمكن طرح الأشكال الآتي :

ما هي أبعاد العلاقة المفاهيمية بين اصطلاحات: المجتمع المدني ، الديمقراطية و المواطنة ؟

ما هو واقع المجتمع المدني العربي ؟

أولا : مقاربة نظرية مفاهيمية لمفاهيم "المجتمع المدني""المواطنة" و"الديمقراطية":

I-في تعريف المجتمع المدني :

لقد حظي مفهوم "المجتمع المدني" باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية البرجوازية منها والماركسية، الكلاسيكية و الحديثة معا، و قد كانت لكل وجهته و نظرته الخاصة، لكنها تصب أساسا في فكرة واحدة مؤداها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وتجدر الإشارة أن هذه الاهتمامات قد ترتبت بشكل نظري من الفكر الهيجلي إلى الفكر الغرامشي، وكان المجال بين المفكرين واسعًا وخصبًا لولادة محاولات عربية متميزة بقدر الإمكان ، وإن كانت هذه المحاولات ليست ثرية بالشكل الذي يستحقه الموضوع، لكنها تعمل دائما على تحقيق الجدية .

لقد بينت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية العام 1992م تعريفا على أنه :"المؤسسات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي (1).

و عرفها "ستيفن فيش" H.Steven Fish" الذي يقول فيه :" أن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنه يركز على الاستقلالية و عن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل و الدولة،و بما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية في أنظمة حزبية تنافسية واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أولا تتمتع بحكم الداخلي ديمقراطي" (2).

إذن ومن جملة هذه التعريفات سنخلص أن مفهوم المجتمع المدني يرتبط أساسا بظاهرة المدنية، ويتحدد بجملة مؤسساته المختلفة التخصصات والتي وإن عرفت إجماعًا فيما يتعلق بجانبها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني فإنها تعرف جدلا بين مؤيد لشمول الأحزاب كمؤسسات سياسية ومستبعد لها كما هو شأن "لاري دايموند" (Larry Diamond) وجدلية أخرى

تتعلق بشمولية المؤسسات الإرثية أو الجماعات الأولية من عدمها وبطريقة إجرائية فإننا نذهب في الجدلية الأولى المذهب الأول باشتمال الأحزاب السياسية كمؤسسة من مؤسسات هذا المجتمع على اعتبار أنها نقطة الالتقاء بين المجتمعين المدني والسياسي، في حين لا نخوض في الجدلية الثانية لاعتبار أنها موضوع رحب قائم بذاته يفضي إلى الجدلية الأكبر بين الشرق والغرب. وبالنسبة إلينا فالمجتمع المدني هو مجموع البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي تتوفر فيها شروط معيارية هي :

أولا : الاستقلال عن سلطة الدولة ماديا وإداريا.

ثانيا : الهدفية.

ثالثا : الطوعية.

و الذي تكون من جملة خصائصه: القدرة على التكيف بأنواعه الثلاثة الزمنية، الجلية والوظيفية، والاستقلال والتعقيد بتعدد المستويات الأفقية والرأسية داخل المؤسسة من حيث هيأتها التنظيمية وانتشارها الجغرافي الجماهيري، وأخيرا التجانس من حيث المرونة في احتواء الصراعات الداخلية سواء كانت عقائدية أو إيديولوجية أو غيرها بطريقة سلمية كدليل على التطور (3).

II–في تعريف المواطنة (Citisen ship) :

عرفت "المواطنة (Citizen ship) في "موسوعة كوكير الأمريكية بأنها :"أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية (4).

و أشارت لها "دائرة المعارف البريطانية على أنها :"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها" وتؤكد أيضا أنها تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتختم المفهوم بأنه عموما يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة (5).

كما تذكر "موسوعة الكتاب الدولي" المواطنة بأنها :"عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم". (6).

وقد عرفت في قاموس علم الاجتماع على أنها :"مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة" ويضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي إلى فكرة القومية وذلك رغم أن الأخيرة أوسع في معناها من الأولى، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوق معينة فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة ويشير المفهوم في علم الاجتماع إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية المدنية بانتمائهم إلى مجتمع سياسي معين ويكون عليهم – في الوقت نفسه– بعض الواجبات يؤدونها. (7).

هذا وتعد المواطنة مفهوما مهما يتوسط بين المجتمع المدني والدولة، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم. إنها بمعنى آخر تشير لنا إلى من هو المدين بالواجبات إلى الدولة، ويتمتع أيضا بحمايتها لحقوقه، وهي توفر الإطار الشرعي للتجمعات الفردية داخل المجتمع المدني وهي أكثر من تلك الحالة الشرعية لتحقيق المكاسب الاقتصادية والرعاية الصحية العامة، والتعليم والتربية والأمن الاجتماعي، إنها أيضا توفر الإحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها (8).

و ليس بعيدا عن التعريفات السابقة عرفت أيضا في "موسوعة العلوم الاجتماعية" على أنها : المشاركة العضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية، ويتضمن المصطلح في طياته أساسا شاملا، فالمواطنون هم إما جميع البالغين، وإما بعض الفئات العامة منهم (الذكور وأصحاب الملكية) والمصطلح في أغلبه مفهوم غربي نشأ في اليونان وروما وجرى استخدامه في الدول المدنية الصغيرة في أوربا في العصور الوسطى ثم امتد استخدامه بشكل هائل في المجتمعات الرأسمالية في القرنين 19-20م (9).

و جاء أيضا في تعريف المواطن أنه :"فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، بحيث يضبط دستور دولته حقوقه الأساسية والثابتة" ونشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية (1789م) على النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد "رعايا" لا حقوق لهم عند مسؤوليهم إلى مواطنين في ظل نظام ديمقراطي تتشكل فيه السلطة من الأسفل إلى الأعلى،بحيث لا تنفك السلطة أن تكون مجرد عقد بين الاثنين قابل للإبطال

حالما فقد المواطنون الثقة في حاكميهم، ولهذا فمفهوم المواطنة يرتبط عضويا بالديمقراطية. (10)

–و يذهب "عبد الكريم غلاب" إلى القول بأن :" المواطن يأخذ جذوره من الوطن في أوسع معانيه الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة، الحماية، التعليم، الاستشفاء، الحرية، حق الحكم والتوجيه واستعمال الفكر واليد واللسان...

و تلك حقوق يتيحها –لا نقول يمنحها– الوطن للمواطن من مدلولات الكلمة..." ويضيف "و يلتقي المفهوم الأسمى للمواطن مع المفهوم الأسمى للإنسان" "لينقل مفهوم المواطن إلى مفهوم أشمل هو المواطنة" "فتصبح المواطنة إنسانية مضافا إليها التعلق بشخص آخر يشاركه الوطن، ويقتسم معه مضامين الوطن والمواطن". والمواطن هو الذي يصنع القانون الذي يضبط مسيرة الوطن في طريقه إلى المكان الأرفع، على اعتبار أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، ويعتبر اختيار نظام الحكم المظهر الأول للمواطنة، حيث أن "البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى ولا حد للسمو". (11).

III–في تعريف الديمقراطية:

تعود الجذور الأولى لمفهوم الديمقراطية إلى الأصل اليوناني أين عرّفها الفلاسفة (أرسطو، أفلاطون وسقراط)على أنها حكم الشعب بطريقة فلسفية تأملية .

و الكلمة لغويا مركبة من مصطلحين في اللغة اليونانية (Démo) وتعني الشعب و(Kra tas) وتعني حكم، ويتبين هنا شكل حكم الشعب على أنه المباشرة في المشاركة والتمثيل ،الشئ الذي يشير إلى جملة من التساؤلات

حول "ماهية السلطة؟ ? Quel pouvoir " و"ماهية الشعب " ? Quel peuple " وهي أسئلة تبدو فلسفية إلا أن جوهر الإجابة عنها يمكن أن يوصل الباحث إلى جوهر الديمقراطية، فالإجابة عن التساؤل الأول تعني سلطة الهيئات التي تعبر عن رأيها وأفكارها دون إكراه أو ضغط، في حين تعني الإجابة الثانية كون الشعب ذلك الذي يشكل محور الحياة المدنية في مختلف الهيئات و المؤسسات التي من أجله وجدت، ومن هنا يتأتى تساؤل آخر يتعلق بالكيفية التي يمكن أن نلمس من خلالها الإرادة الحرة لسلطة الشعب و ترجع الصرخات الأولى المنادية بالديمقراطية في العصر الحديث إلى "الثورة البريطانية" العام 1688م (12) لتتوالى بعدها الثورات التي أسست فعليا للأنظمة الديمقراطية في العالم الغربي، لتصبح هذه الأنظمة مع نهاية القرن العشرين نموذجا تحتذي به مجمل دول العالم خاصة بعد انهيار القطب الاشتراكي حيث لم يعد للانتقادات اللينينية والماركسية على أنها ديمقراطية الطبقات البرجوازية صدًى كبيرا. (13).

و على الرغم من الموافقة الاجتماعية العامة التي حظي بها المفهوم إلا أن هناك من ينظر إليه نظرة نقدية وأحيانا مشككة ، فهناك من يفضل القول بالجمهورية بدل الديمقراطية، وهناك من يذهب لتنعتيها بإضافة الممارسة الفعالة والمؤهلة لتكون دالة أكثر على دور المواطن كمركز قوة، وهي بهذا المعنى تشتمل المواطن في القرار السياسي، وأيضا المساواة بين الأفراد وضمان حرياتهم و أساسا حرية التعليم، و آخر يتعلق بسيادة لقانون و أخيرا يتعلق بنظام الانتخاب أو نظام التمثيل.

هذا ويذهب "بورديو" (G.Burdieau) إلى تعريفها على أنها فلسفة الوقت الراهن وأنها طريقة للحياة، بل أكثر من ذلك هي دين، ذلك أن الدين

هو منطلق كل الأفكار ويعتبرها أساسا تتعلق بحرية التعبير أكثر من كونها تتعلق بالهياكل والمؤسسات(14)

و من التعريفات الاصطلاحية للمفهوم نورد الآتي :

عرّفت الديمقراطية في الاصطلاح الغربي وفقا لمفهوم الثورة الفرنسية على أنها :"حق الشعب المطلق في أن يشرّع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها". (15).

كما عرّفت أيضا على أنها:"نظام سياسي يحدد علاقات السلطة في مجتمع سيّد ومستقل، وتقوم على أن سلطة الحكام مستمدة من سلطة المحكومين وليس العكس، ومن هنا كان المواطن حرّا في طاعة الحكام من عدمها سواء كان حكمهم بالنيابة أو باسم هيئة روحية أو معنوية، وترتبط هذه الطاعة بالمصلحة العامة وعليه كان المجتمع الديمقراطي يقوم على نظام مسؤوليات متبادلة بين الحكام والمحكومين من جهة، وبين المحكومين أنفسهم من جهة ثانية، وينقسم النظام الديمقراطي إلى قطاعين خاص وعام، يسمح الأول للمبادرة الفردية بتحقيق مصالحها، ويقوم الثاني على تأمين وصون كل ما له علاقة بالمصلحة العامة. (16).

هذا وقد قدمت مقاربة عربية وليس تعريف للمفهوم تحاول تحديد المبادئ الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي، مقارنة بنظم الحكم الشمولية والأوتوقراطية والدينية والفردية، وقد حدّدت هذه المقاربة تلك المبادئ في مبدأين رئيسين ومبادئ أخرى مترتبة عنها وأما الأول فيتعلق بسيادة الشعب واعتباره مصدر السلطات، وأما الثاني تحقيق مبدأ المواطنة والمساواة

السياسية والقانونية –على الأقل– بين المواطنين بصرف النظر عن اختلافاتهم الدينية والعرقية وغيرها، وما يترتب على ذلك من مبدأ ضمان حرية التعبير والتنظيم ومبدأ سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء، ومبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التداول السلمي والدوري على السلطة، وتحقيق الانتخابات الحرة والنزيهة دوريا.(17).

ثانيا : المجتمع المدني والديمقراطية والمواطنة: العلاقة الجدلي

يذهب "عزمي بشارة" إلى إيراد الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني في جملة من الفكر المحورية التي ترتبت تاريخيا بحيث أعطت مفرزا حداثيا في العالم الغربي يدعى "المجتمع المدني" الذي يعتبر شرطا لوجود الديمقراطية ونوجز هذه الشروط في الآتي: (18)

1- التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع فصلا مؤسساتيا.
2- الوعي بالفرق بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد كشرط متطور تاريخيا مع الثورة الصناعية ونشوء البرجوازية.
3- تميز الفرد كمواطن وككائن حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة.
4- التشديد على الفرق بين آليات العمل والأهداف والوظائف بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.
5- رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة –نظريا على الأقل– من مواطنين أحرار تآلفوا بشكل طوعي وبين البنى الجمعية التي يولد الإنسان فيها وإليها.

6- التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار نظريا على الأقل في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة.

و كما يبدو فقد كانت مرحلة الانفصال بين الدولة والمجتمع، وبين الدولة والاقتصاد وهي مرحلة الانفصال الأول في تاريخ نشوء المجتمع المدني، أما انفصال الفرد وتحوله إلى مواطن فهو وليد الثورة البرجوازية السياسية ويذهب "بشارة" إلى أن فكرة الفصل الأول في العصور الوسطى جاءت حينما قوّضت فكرة "الملك هو الأول بين متساويين" إلى فكرة "النبيل الأول هو الملك المطلق حيث نقد النبلاء تدريجيا طبيعته السياسية كطبقة سياسية وتحولوا إلى طبقة اجتماعية ذات امتيازات سياسية لتزول لاحقا إما بالتطور التاريخي أو بالثورة، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد خارج المبنى السياسي من جهة، وخارج الاقتصاد المنزلي من جهة أخرى، وكانت أبرز تجلياته "الطبقة البرجوازية" حيث شكلت مفهوم الطبقة الاقتصادية بامتياز الأول في التاريخ البشري، وهكذا كان المجتمع الأول هو الطبقات السياسية ثم تحولت إلى الطبقات الاجتماعية المنفصلة عن الدولة، وبهذا المعنى كان الشكل الأول للمجتمع المدني هو "المجتمع الراقي" وهو في هذه المرحلة ليس مؤلفا من مواطنين وإنما المواطنون أفرادٌ كل منهم قائم بذاته، مشتقون منه ويشكل المواطن عنصر الطبقة والمواطنة هنا ليست مصطلحا نظريا لكنها مفهوم مفهومه من ذاتها (19).

هذا وقد وجد "المجتمع المدني" تعبيره السياسي والقانوني الأول في "إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي" عقب الثورة الفرنسية، حيث تحول

عمليا إلى فكرة "المواطنة" بمعناها الحديث، ومنذ ذلك الحين وذلك المجتمع يمر بتطوراته التاريخية متوقفا عند محطات عدة و إلى غاية فترة ثمانينيات القرن العشرين التي أدت إلى فرز جديد بين عناصره المكونة، أعيد فيها إنتاج وحدة المجتمع المدني على درجة أعلى من التمايز والتركيب وعلاقات أغنى بين مركباته.

إذن "المجتمع المدني" هو وليد الانفصال المنبعث من المصدر التاريخي نفسه، ومحاولة لحل التناقض بين الإنسان والمواطن الذي يتخذ شكل التناقض بين الدولة والمجتمع بحركة تاريخية جدلية بين مسار الانفصال بين تلك الثنائية ونقاط التقاء في كل مرة تعطي مظهرا آخرا وتجليا حداثيا جديدا لمسار الانفصال من جديد (20).

و في المقابل فقد ارتبط إعادة الاكتشاف الحديث لمبدأ المواطنة أساسا بعوامل تاريخية ثلاث : أولها بروز الدولة الوطنية، وثانيها توسيع نطاق المشاركة السياسية. وثالثها سيادة القانون. (21) وهي عموما المحطات الأساسية التي انبثقت عنها الديمقراطية الليبرالية في الغرب، وهي أيضا المسار التاريخي لانبثاق المجتمع المدني، التي حققت قفزتها النوعية الفريدة بعد انتصار الثورة الفرنسية لتصبح السمة المميزة لعالم الغرب في مساراته التنموية وخطاه السريعة جدا نحو التقدم والرقي المذهل.

ثالثا : واقع المجتمع المدني في الوطن العربي بين النشأة والممارسة :

لقد تراوح تاريخ نشأة فكرة ومفهوم المجتمع المدني وكذا ممارساته في الوطن العربي بين الانتعاش والانتكاس عبر مختلف المحطات التاريخية

التي مرّ بها ويذهب "توفيق المديني" إلى إرجاع تاريخ المفهوم في المنطقة العربية قبل حتى أن يظهر في العصر البرجوازي الحديث في أوربا، حيث أن المنطقة تعتبر أول المناطق في العالم التي عرفت العمل والوعي الاجتماعيين المتجسدين في الأسطورة والدين(22). ولعل "ابن خلدون" بما قدمه للفكر الإنساني من إسهامات خلاقة في مجال الاجتماع والعمران قد قدم أهم المؤشرات الدالة على خصوبة الفكر العربي الإسلامي من الناحية الممارستية النظرية والعملية، والتي كانت دالة بحق على المؤشرات المفتاحية التي ستعرف لاحقا لدى بعض المعاصرين الغربيين على أنها المكونات الأساسية للمجتمع المدني كمفهومي "التأنس" و"العصبية"(23) وغيرهما من المفاهيم الهامة التي ركزت عليها دراساته في العالم العربي الإسلامي، وقد ظلت التجارب العربية تتجاذبها أطراف معادلة الظهور والأفول منذ ذلك الزمن حتى العصر الحديث نتيجة لجملة من العوامل الخارجية (الاستعمار الغربي...) والداخلية (التبعية...) والتي تعبّر في جميع الأحوال عن الاستقرار واللاتوازن وحالات الاختلال الاقتصادي السياسي ، الاجتماعي وحتى الحضاري.

و يذهب "عابد جابري" إلى أنه وبعيدا عن المقارنة بين ظروف أوربا الغربية وبين ظروف العالم العربي يمكن –بشكل ما– استحضار التجربة الليبرالية التي عرفتها وتعرفها الأقطار العربية، فقد كانت هناك حياة ليبرالية سياسية واقتصادية، وكان هناك مجتمع مدني في طور التأسيس على الأقل في كل من مصر وسورية قبل منتصف خمسينيات القرن20م، ومع ذلك فالتجربة قد فشلت نتيجة لسلوكها مسلك الانقلابات مما أعطاها بعدا عسكريا

لا مدنيا(24) لتشهد التجربة فتورا –كما يبدو– إلى غاية مطلع العشرية السابعة من نفس القرن، ولعل من أسباب هذا التأخر يتعلق بكون المجتمع المدني بالدرجة الأولى يرتبط بمجتمع المدن، وما ينتجه ذلك من مؤسسات ينشئها السكان الحضريون بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية الاقتصادية، السياسية والثقافية، وذلك على نقيض المجتمع البدوي والقروي وهذا الشكل الأخير –في الواقع– هو ما هيمن على العالم العربي بمؤسساته وسلوكياته وتقاليده وعقيدته سواء كان ذلك من خلال الانتشار الهائل لهذه المناطق، أو لظاهرة التريف التي تعرفها جل المدن العربية(25)

و لعل ذلك كان واحدا من أهم العوامل المعرقلة لنشوء ونشاط المجتمع المدني في الوطن العربي ورواجها وتطورها، ضف إلى ذلك أن عملية التحول الحضاري الذي تعرفه المنطقة بالانتقال من حضارة البداوة والقرية إلى حضارة المدينة، ومن مجتمع المؤسسة الطبيعية (القبيلة...) إلى مجتمع المؤسسة العقلانية هي في الحقيقة عملية متسارعة الوتيرة تتحكم فيه التحولات الحضارية العالمية لا هي وليدة جوف مجتمعاتنا وبفعل تطور داخلي الشئ الذي جعلها تتعرض لتقلبات وانتكاسات (26).

إذن فقد أثيرت من جديد قضية المجتمع المدني في الوطن العربي كموضوع مركزي للتفكير في بلدان المغرب قبل دول المشرق في فترة السبعينيات (27). وذلك بعد دخول مؤلفات "أنطونيو غرامشي" أين بدأت بالرواج جملة من المفاهيم المحورية أهمها "المثقف العضوي" في مقابل "المثقف التقليدي" "الكتلة التاريخية" و"المجتمع المدني"...الخ إلا أنه لم يتم التعامل مع المفهوم الأخير قبل ذلك كظاهرة مستقلة بحد ذاتها على مستوى التأصيل النظري ولا على مستوى الاستخدام الأدائي الإيديولوجي. (28).

ويذهب "علي الكنز إلى أن "عبد الله العروي" هو أول من سجل "اللحظة الهيجلية." بكل تماسك للإيديولوجية المغاربية حول موضوع المجتمع المدني(29).هذا ويذهب "الحبيب الحنجاني" إلى أن أهم ما ميز رواج مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة هو استخدامه ببعده السياسي أساسا كإرادة لمقاومة الدولة الاستبدادية الشمولية، كما يظهر في التزايد المذهل للأحزاب السياسية وروابط حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في البلدان التي أتاحت هامشا محدود لحرية التنظيم السياسي والمدني(30)

لقد انتقل المفهوم إلى الدول المغاربية في السياق الحالي للأزمة التي تهز هذه المجتمعات وما نتج عنها من تغييرات بنيوية، ثم شهدت هذه الموجة انتشارا أكثر كثافة في ثمانينيات القرن 20م كحركات تشكيكية في مشروعية الدولة الوطنية التي عرفت فتورا في أبنيتها الاقتصادية التنموية، وقد انقسمت هذه الحركات –حسب عبد الله حمودي– إلى تيارات "تحركات" أصولية وأخرى مدنية (تحركات المجتمع المدني) وبمعنى أكثر دقة فنمو كلا الحركتين يعزى إلى فشل بناء الدولة الوطنية على أسس اقتصادية محضة(31). وقد كانت هذه التحركات بارزة بوضوح في البلدان المغاربية الثلاثة و بشكل أخص في تونس و الجزائر بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية، وما رافق ذلك من اهتمام متزايد بالعملية الديمقراطية نتيجة انهيار النموذج الاشتراكي للدولة السوفييتية الشئ الذي جعل أكثر من ضرورة دعوة نقاش المسائل الوطنية والديمقراطية في إطارها الثقافي، ولعل ذلك ما أتاح إمكانية التقاء حركة التفكير النظري بحركة المجتمع للكشف عن ازدواجية المفهوم بجملة محدداته السياسية

و الإيديولوجية من جهة، ومؤشراته الكمية من جهة أخرى، وكتوضيح للإشكالات المتعددة للممارسات السياسية العربية(32). وهكذا ظهرت في هذه الدول الثلاث أولى منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وممارسة نشاطها في هذا المجال بشكل متتالي، وكانت أولا في تونس (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، سنة 1977م، ثم في الجزائر الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان) سنة 1985م ولم يتم الاعتراف بها إلا في سنة 1987م، وأخيرا كانت في المغرب بظهور المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988م(33) . و بهذه التوترات بدأ المجتمع المدني بالتفشي والانتشار بمؤسساته المختلفة عبر الأقطار العربية ولاسيما ما تعلق منها بالأحزاب السياسية والجمعيات التي انتشرت بأرقام مذهلة، إذ ذهب "سعد الدين إبراهيم" إلى أن الوطن العربي يشتمل على حوالي 70 ألف منظمة غير حكومية جلها في مصر والجزائر(34)

وقد جاء في أحد الأبحاث أن المغرب يضم حوالي 30 ألف جمعية ينشط قرابة 37 % منها بين الدار البيضاء والرباط، وتضم تونس 5000 جمعية، في حين تضم الجزائر حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد أحداث 1988م(35)

و تذهب إحدى الدراسات العربية التي أجريت لرصد واقع وآفاق المجتمع المدني في الدول العربية إلى اعتبار أن مشكلة الاستقلالية عن أجهزة الحكم هي أهم العوائق التي تواجه تشكيلات هذا المجتمع، حيث تشكل واقعيا امتدادًا لهذه الأنظمة وذلك من خلال إضعاف المعارضة السياسية أو إلغائها من جهة، ومن جهة أخرى وهذا حسب رأينا هو الأهم التبعية المادية للعديد من هذه التكوينات الشيءالذي ضرب هذه الاستقلالية وجعل المجتمع

المدني العربي مصادر كليا كحقيقة سياسية وجعل منه صيغة لكيان ميتافيزيقي ليس أكثر(36) .

المـــــــراجـــــــــع :

المراجع العربية :

الكـــــــتب :

- (1): متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربيـــة، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002،ص26.
- (2): المرجع نفسه،ص ص26،27.
- (3)أحمد شكري الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربـــي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص ص32،37.
- (4): علي خليفة الكواري وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلـــدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001،ص31.
- (5): المرجع نفسه،ص30.
- (6): المرجع نفسه،ص ص30،31.
- (7): محمد عاطف غيث و آخرون: قاموس علم الاجتماع،دار المعرفـــة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص56.

(8) :Keith Faulks: Political sociology, New York university press, New York, 2000,p126.

- (9): ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمـــة عـــادل مختـــار الهواري و سعيد عبد العزيز مصلوم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999،ص ص110، 111.
- (10): فريدريك معتوق : معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميـــا، بيـــروت، 2001،ص87.

- (11): علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

(12): Serge Berstein : Démocraties régimes autoritaires et totalitarismes au xx^{e} siècle , Hachette édition , Paris , 1998,p15.

(13) : Simone Goyard : Qu'est – ce que la démocratie ? , Fabre Armand Colin édition ,Paris , 1998 , p36.

(14) : Charles Debbach et Jean Marie Pontier : Introduction a la politique , édition Dalloz , Paris , 2000,p 114.

- (15): محمود الخالدي: الديمقراطية في ضوء الشريعة الإسلامية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع،ص 18
- (16): فريدريك معتوق، مرجع سابق، ص125.
- (17): برهان غليون وآخرون: الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001،ص ص12، 13.
- (18): عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية، (مع إشارة للمجتمع المدني العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000، ص33.
- (19): المرجع نفسه، ص ص37، 38.
- (20) المرجع نفسه، ص ص44، 55.
- (21): علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص ص25، 29.
- (22): توفيق المديني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1997، ص ص187، 192.

- (23): ماريا انجل روك :"الهوية والحداثة: مثال المجتمع المدني في المغرب" مجلة المعرفة، العدد 485، وزارة الثقافة السورية، دمشق ، فيفري 2004، ص ص148، 149.
- (24): عبد الله حمودي وآخرون: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص43.
- (25): المرجع نفسه، ص45.
- (26): المرجع نفسه، ص ص10، 14.
- (27): المرجع نفسه، ص23.
- (28): كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة، التطور و التجليات) الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص99.
- (29): عبد الله حمودي وآخرون، مرجع سابق، ص 24.
- (30): ابراهيم البيومي غانم وآخرون: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص630.
- (31): عبد الله حمودي وآخرون، مرجع سابق، ص ص10، 14.
- (32): كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص ص100، 101.
- (33): عبد الله حمودي وآخرون، مرجع سابق، ص30.
- (34): ماريا انجل روك ، مرجع سابق، ص149.
- (35): عزمي بشارة، مرجع سابق، ص266.
- (36): زياني صالح: "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2003 ،ص ص77، 80.